ديمقراطيّتنا الكسيحة

حسن مدن

يُحتفى اليوم، الخامس عشر من أيلول/ سبتمبر، باليوم العالمي للديمقراطية، منذ قرّرت ذلك الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام 2007، «بهدف تعزيز مبادئ الديمقراطية والتمسّك بها»، داعية الدول الأعضاء والمنظمات إلى جعل هذا اليوم مناسبة لزيادة الوعي بأهمية الديمقراطية، حيث «لا يمكن لمثال الديمقراطية أن يتحوّل إلى حقيقةٍ واقعةٍ إلا بالمشاركة الكاملة والدعم من قبل المجتمع الدولي والهيئات الحاكمة الوطنية والمجتمع المدني والأفراد». يجدُر بنا الوقوف، في هذا اليوم، أمام حال الديمقراطية في عالمنا العربي، وهي حالٌ يمكن وصفها بالكسيحة. ولعلّ في تركيز يوم الديمقراطية هذا العام على أهمية حرّية وسائل الإعلام للديمقراطية وللسلام ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة ما يؤكد هذا الوصف، حين نرصد أحوال حرية الصحافة ووسائل الإعلام، وحتى وسائل التواصل الاجتماعي، في بلداننا. لو حصرنا حديثنا على المشرق العربي، يمكننا تذكّر بعض إرهاصات الممارسة الديمقراطية في العهد الملكي، رغم محدوديّتها وما اعتراها من ضعف البدايات. لنجد أنّها سرعان ما تلاشت بنشوء الأنظمة الجمهورية، على أيدي العسكر الذين لم تكن الديمقراطية من أولوياتهم، ويمكن القول إنّها ما زالت كذلك.

شاع مناخ من التفاؤل أن تؤدّي التحوّلات التي عرفها عالمنا العربي قبل أكثر من عقد، وأطلق عليها الوصف الملتبس «الربيع العربي»، إلى نشوء تجارب ديمقراطية، تنهي مراحل الاستنثار بالسلطة، لكن ما اتضح أنّ ذلك لم يكن أكثر من وهم، فلدى الدولة العميقة التي ثارت عليها الشعوب، يومها، من القوّة والرسوخ، ما يجعلها قادرةً على كبح أيّ توجّه نحو الديمقراطية. ومن جهةٍ أخرى، لم تظهر القوى التي تصدّرت أحداث الربيع العربي، بعد أن استولت على الحكم في بعض البلدان استيعابها تعقيدات الأوضاع في بلدانها، وتصرّفت مع الأمر كما لو كان فرصة للإمساك بمفاصل كل شيء، في الدولة والمجتمع، غافلة عن أن سيرورة البناء الديمقراطي في أي مجتمع طويلة ومعقّدة، تراعي توازنات القوى في المجتمع المعني، وتحسب الحساب لما هو عليه من تنوّع وتعدّدية. آثار ما شهدناه ونشهده في عالمنا العربي سؤالٌ مُهمّ؛ بشأن «جدوى» الديمقراطية إذا كانت ستدفع إلى صدارة المشهد السياسي قوى غير ديمقراطية، أو تستخدم الديمقراطية مطية لهذا الصعود، وهو أمرٌ قابل لنقاش معمّق شريطة ألا ينحو نحو رفض الديمقراطية ذاتها بوصفها قيمة إنسانية وأسلوباً في الحكم وفي الأداء السياسي. آلية الديمقراطية ذاتها هي ما يسمح باحتواء مخاطر معاداة الديمقراطية من داخلها، وما دامت القوى التي توصف برامجُها بالمحافظة خارج اللعبة الديمقراطية، الأرجحُ أنّ هذا يعطي مواقفها رواجاً وجاذبية، خصوصاً حين تكون في موقع الضحية، لكن الاندماج في العمل السياسي من خلال أدوات الديمقراطية، وفي مقدّمتها الترشيح والانتخاب للمجالس المحلية والبرلمانية جدير بأن يُعقل الخطاب، ويدفعه نحو الوسطية والاعتدال. بثقة يمكن القول إنّ العالم العربي عاد إلى ما كان عليه قبل تحوّلات 2011، بل أصبح في حال أسوأ إذا ما وقفنا أمام الحروب الأهلية أو ما يشبهها، التي نشأت في بعض الدول، كليبيا واليمن وسورية، والمستمرّة.

للديمقراطية وجهان، أحدهما سياسي يتصل بالحريات وبالمشاركة السياسية وبفعالية مؤسّسات المجتمع المدني، وآخر لا يقل أهمية، اجتماعي يتصل بضمان العدالة الاجتماعية والتوزيع المتوازن للثروات، والنهوض بمستوى الشرائح الاجتماعية المعدمة ومحدودة الدخل، وتأمين ضمانات العيش الحر الكريم لها. ولن تمضي عملية التحوّل الديمقراطي إلى الأمام في البلدان التي تنشد هذا التحوّل، إذا ظلت الأوضاع المعيشية لهذه الشرائح تتفاقم في التردّي، وإذا استمرّت مظاهر التمييز والإفقار، وسوء الخدمات الضرورية للمواطنين في السكن والعمل والضمانات الاجتماعية، وظلّ الاستقطاب الحادّ بين الفقر والغنى، وهشاشة الفئات الوسطى ومحدودية تأثيرها، وهي الفئات التي عُرفت على الدوام بصفتها مرتكزاً اجتماعياً للتحوّل الديمقراطي في أي مجتمع.

ما دواعي هذا التخلي العربي عن فلسطين؟

أسامة عنمان

في وقت تسرّع حكومة الاحتلال الإسرائيلي خطواتها العملية وخطابها تجاه الوجود الفلسطيني في الضفة الغربية وغزّة، تشهد تراجُع النظم العربية الواضح في التزامها نحو القضية الفلسطينيين، وما تبقّى من فلسطين. ولم ينشأ هذا الموقف العربي الرسمي الخطير من فراغ، وبعضه عائدٌ إلى غياب القناعة بإمكان فرْض الحقوق الثابتة في فلسطين، إذ لا أحد من قادة العرب يزعم، مجرد زَعْم، أن تحرير فلسطين من ضمن أهدافه، أو حتى استخدام القوة اللازمة لإجبار دولة الاحتلال على الوفاء بما يتفق عليه العالم؛ من دولة فلسطينية في حدود 4 حزيران (1967)، أمر وارد. ليس هذا فحسب، بل لا أحد يتّخذ الخطوات المفيدة لوقف الإبادة الجماعية المتواصلة، منذ ما يقارب السنة، في قطاع غزّة، أو وقف التمدّد الاحتلالي الحاد في الضفة الغربية والقدس.

ما أسباب هذا التسليم العربي الرسمي؟ هل هو إدراك، أو قبول أن الوقت قد حان لطيّ هذه القضية التي لم تتطفئ جذوة عدالتها لدى شعوب العالم، ولم يظهر من أصحابها في فلسطين ما يؤشّر إلى قبول الاستسلام؟ حتى الإدارة الأميركية، الحالية، من الديمقراطيين، وعلى لسان المرشّحة للرئاسة، كامالا هاريس، لا تزال تستشعر الحاجة إلى موقفٍ يعترف بأن الطرف الفلسطيني حيٌّ وفاعل، من خلال استبقاء حلّ الدولتين، وحقّ الفلسطينيين في تقرير مصيرهم. صحيحٌ أن ثمّة ما يزاحم هذه الحقوق، وهو ما نجحت إسرائيل في فرْضه على الواقع الفلسطيني، من مستوطنات، ووجودٍ متنامٍ بالقوّة، على الأراضي الفلسطينية المحتلة، ثم أصبحت تعامل هذا الأمر الواقع، وتُبرزه، أمام العالم، سبباً شرعياً للبناء عليه، حتى لم يعد الطرف الأهم، وهو الولايات المتحدة، (سواء بإدارة الرئيس السابق دونالد ترامب الجمهورية، أو بإدارة جو بايدن الديمقراطية)، يعارض، فعلياً، هذا المعطى. لكن الموقف العربي الرسمي يتراجع، لأسباب غير هذا السبب، مع أنه سببٌ مهم؛ ذلك أننا لم نعهد، ولا قابلية راهنة، لأن نتوقّع، مناهضة عربية حقيقية للموقف الأميركي، واستعداداً لتحمّل كُلَف هذه المناهضة، ولو كان الثمن ضياع فلسطين التدريجي، وصولاً إلى الحسم.

أما الأسباب الأخرى فعائدة إلى تردٍّ إضافي أصاب الحالة العربية الرسمية؛ تستبطن تحلّلها من أيّ شأن عربي عام، لصالح الانكفاء القُطري الخاص، وهذه قناعة تكاد تكون عامة، عند المحكّات والتحدّيات المصيرية، بل ضاقت الدائرة من إيلاء الشأن الوطني الخاص الأهمية إلى إيلاء بقاء النظام الحاكم، تعزّز ذلك بتآكل الدعم الشعبي للجهات الحاكمة، حين تمثّل بقاء هذه الأنظمة نقيضاً لإرادة الشعوب التي حاولت تمثيل نفسها، ولم يكن الربيع العربي إلا دليلاً صارخاً على تلك التطلعات، حتى الدول التي لم تستكمل فيها شروط الثورات، أو الاحتجاجات الواسعة، شهدت احتجاجات سابقة أو متزامنة، وما اصطفاف دول في الخليج العربي اصطفافاً محموماً ضدّ قوى التغيير، وقيادتها المعلنة فيما عُرف بالثورات المضادّة، وملاحقتها في بلادها كلّ من لم يثبت تنصّله من تلك القوى التغييرية، إلا إشارة إلى هذه التطلعات الكامنة، ومن أمثلة ذلك ما يجري في السودان. وفي هذا النهج ما يرجّح الإقرار بالخطر، وبقابلية وصول مطالبات التغيير إلى شعوب تلك الدول. فهذا التخلّي العربي الرسمي عن فلسطين، وطناً وقضيةً وشعباً يتعرّض للإبادة والخنق، ليس فقط استجابة لضغوط قوى خارجية، ولا هو فقط بسبب قناعات انهزامية، ولا هو تعبير عن سُخْط على ممثلي الفلسطينيين، واستياء من أدائهم، سواء أكان هؤلاء الممثلون من حركة المقاومة الإسلامية (حماس) وفصائل المقاومة، أو من الطرف المعترف به دولياً، وعربياً، وهو السلطة الفلسطينية، لجهة فسادها، المالي والإداري، أو لمنظمة التحرير ومواقفها التي لم تُبدّ واقعية بما يكفي في نظر تلك النظم العربية، مع أن إسرائيل، وفق هذا المنظور، لا حظّ لها من أي واقعية تساعد على الحلول الوسط.

نعم، فهذا التخلّي العربي عائدٌ، في جانب منه، إلى الانشغال بما هو أهم في نظر تلك الدول والحكومات، وهو صبّ الجهود على ضبط الحالة الداخلية، ومواجهة الإخفاق المتراكم، والمزمن، ليس في المجالات الاقتصادية فقط، وهي الأكثر حيوية، وتأثيراً، بل أيضاً في مجمل أسئلة الشرعية، بعد أن قفزت الشعوب العربية في وعيها بوجودها، وبحقّ مشاركتها، وتمثيلها، ومما يدلّ على هذا التوجس المضطرب الذي يطغى على تصوّرات نظم عربية، يستأثر بها تثبيت وجودها، يتمثل ذلك بالانهمام الغالب في سحب عناصر الإرادة الشعبية، ومنع تشكّلها. من ذلك ما يحصل في مصر من إفقار واسع النطاق، يتوازى مع تهاوٍن غير مفهوم، إزاء قضايا الأمن القومي، كما يُظهره تعامل النظام مع سدّ النهضة، من دون المستوى اللازم إزاء تهديد مياه المصريين، وكذلك التعامل المتراخي مع إصرار حكومة نتنياهو على البقاء في محور صلاح الدين (فيلادلفي) في خرقٍ لاتفاقية السلام مع مصر، بما يعني فتح الباب نحو انفراد إسرائيل في تقرير ما تراه مناسباً لها، في مستقبل الأيام، بغضّ النظر عن تداعياته على مصر.

وليس الخطر بعيداً عن الأردن، مع تزايد مخاطر التهجير على فلسطينيي الضفة الغربية، وتسارع الانتهاكات في المسجد الأقصى، ويتعزّز هذا الخوف المشروع لدى تذكّر التيار الفكري الذي يتحدّر منه نتنياهو، وهو ما يُعرف بالتيار التصحيحي الذي تأسّس عام 1925 على يد اليهودي الروسي زئيف جابوتنسكي، وهو الذي كان يرى أن الدولة اليهودية يجب أن تمتدّ إلى حدودها التوراتية، شاملة الضفة الغربية. وفي المقابل، تشير إلى تحوّلات سياسية وجغرافية تلفّ المنطقة كلها، مخالفةً كل التوقعات، ولن يكون إقليم كردستان بعيداً عنها. إضافة إلى المرحلة «الانتقالية» القلقة جداً في أميركا، وصفرية أي احتمال لتدخل عسكري أو جوي في الشرق الأوسط، أو حتى صدور نتائج الانتخابات الرئاسية، والتي ستقود، في حال فوز ترامب» شاملة كثيرة. وغالباً ما لن تترافق مع ذلك تغيرات سياسية أو جغرافية، وربما يجري اعتماد سياسة تجميد الصراعات، واستمرار سياسة الأمر الواقع، وهو ما بدا واضحاً من مواقفه من الحرب الروسية على أوكرانيا، ووعده بإنهاء الحرب فور فوزه بالانتخابات.

واضحٌ أن النخب القيادية في رئاسة الإقليم وحكومته يُجيدون جيداً من المخطّطات والسياسات اليمينية المتطرّفة المتنامية التي يتزعّمها نتنياهو، المعتدّ بأنه تلميذٌ مخلص لجابوتنسكي، وأنه ملهمه ومرشده الروحي. وعلى صعيد آخر، يصرف فتحُ أبواب الترفيه البالغ حدود الصدمة والإسفاف على مصاريعها النظر إلى الاهتمام باستحقاقات تتعلق بحقّ إبداء الرأي والاعتراض. ويخدم هذا النشاط الصارف عن عوالم السياسة التي تصوّر أنها مُضجرة، أو ليست من أعمال الشعوب والشباب، يخدم حالة الانقطاع الشعوري عن الشأن السياسي العام. هذا، والمطالبات لا تصل إلى انخراط هذه النظم الحاكمة في المعركة الدائرة في فلسطين، ولكن في استخدام أوراق دون ذلك، من قطع العلاقات الدبلوماسية، أو استخدام ورقة المقاطعة الاقتصادية، أو حتى إبداء اهتمام حارّ وحقيقي في نبرة الخطاب، وفي تبنّي الصراع، بوصف مخرجاته مهدّداً جوهرياً للأمن العربي القومي، بمجمله. ولأسف، ما حصل هو ضرب الحكام بشعوبها، وعوض أن تعانق الطبقة الحاكمة تطلعات الشعوب العربية غير المنبتّة مع تطلعات الفلسطينيين، فإنها أضحت أكثر انهماكاً في معالجات سلبية تقتصر على تجويف أسباب القوة الشعبية، تماشياً مع إدراك متعسّف بأن لحظة إنهاء المسألة الفلسطينية قريبة، أو أن لا جدوى من الاحتشاد لها.

(كاتب فلسطيني)

> يصرف فتحُ أبواب الترفيه البالغ حدود الصدمة والإسفاف على مصاريعها النظر إلى الاهتمام باستحقاقات تتعلق بحقّ إبداء الرأي والاعتراض

بزشكيان في أربيل... تغييرات مرتقبة ولغة كردية للمُغازلة

شفان إبراهيم

بعد أقلّ من خمسة أشهر على زيارة الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، عاصمة إقليم كردستان العراق، أربيل، جاءت زيارة الرئيس الإيراني، مسعود بزشكيان، ليكون أول رئيس إيراني يزور الإقليم. وقد التقى رئيس الإقليم ورئيس الوزراء وممثلي الأحزاب الكردية والأقليات القومية والدينية، وعقد اجتماعاً خاصاً مع رئيس الحزب الديمقراطي مسعود البارزاني. ويكاد يكون مستوى لقاءات الرئيسَيْن، التركي والإيراني، في كردستان متقاربة. والواضح أن الدولتين الإقليميتين تنظران إلى وجودهما في إقليم كردستان العراق ضرورة و«حقاً»، خصوصاً على مستوى التبادل التجاري، ولعب أدوار متقاطعة في قضايا كثيرة، مصيرية ومشتركة، سواء الأمنية أو الاقتصادية أو الاستقرار، وبات جائزاً القول إن كردستان تتحوّل إلى مُلتقى السلام الإقليمي، عدا الدولي.

جاءت الزيارة بعد ثلاثة تحوّلات سياسية مهمة، شهدها إقليم كردستان، على مستوى العلاقات الداخلية والخارجية، الأولى: زيارة رئيس الإقليم، نيجرفان البارزاني طهران، بعد انقطاع العلاقات السياسية المباشرة أو توقفها، وهي فاتحة خير وترميم العلاقات المتردّية، خاصة بعد وصول التوترات إلى مستوى استخدام صواريخ بعيدة المدى لقصف أربيل، علماً أن زيارة بزشكيان، جاءت بعد دعوة رسمية قدّمها رئيس الإقليم للرئيس الإيراني الراحل، إبراهيم رئيسي، وتجديد البارزاني الدعوة في أثناء تنصيب الرئيس بزشكيان. وواضح أن الزيارة بداية علاقات وحقبة جديدة، مع غياب التنبؤ بمستوياتها الزمنية، والتي حتماً ستخضع بالاعتبارات نفسها التي حرّكت الدعوة وقبولها. ومع ضخامة الشوائب والسرديات السوداء التي نقلت إلى الجانب الإيراني من جهات متخصّصة بالرصد والمتابعة، سواء الجهات الولائية لطهران، أو ليس من المستبعد أن يكون بعضها كردية، عن إعطاء صور معاكسة واتهام الإقليم بوجود الموساد على أراضيه، فإن الزيارة قطعت الطريق على كثيرين منهم.

الحدث الثاني: وهي زيارة مسعود البارزاني بغداد بعد قطيعة دامت ست سنوات، ومع الاستقبال الحافل والرسمي، هي الأخرى، ذلّلت عقبات احتجاجهم على إجراءات الحكومة التي خفّضت من قوتهم الشرائية وظلمتهم في حقوقهم، يرقى في قضية لهذه القضية. أراضيه منذ عقود ومدفرة مدنه وقراه، والذي يتعرّض للقتل اليومي، قضيتهم، على الرغم من أنهم كانوا لفترة قريبة جاهليّ أو متجاهلين ما يحدث خلف حدودهم القُطرية الضيقة. المتضامنون مع الحق والعدالة والإنسانية لا يستوردون صراعات خارجية قائمة. أما الصامتون عن انتهاك الحقوق واغتصاب العدالة وقتل الإنسان فهم محرّضو الصراعات الداخلية المقبلة.

(كاتب سوري في باريس)

> الصامتون عن انتهاك الحقوق واغتصاب العدالة وقتل الإنسان محرّضو الصراعات الداخلية المقبلة

لها في السليمانية، ومعرفتها بكثير من خبايا الأمور. ورغم الحركات البهلوانية لبعض قيادات الصف الأول للاتحاد الوطني الكردستاني في أثناء استقبال الرئيس الإيراني، والتصفيق وإرسال القُبلات، وهي معاكسة ومنافية لأي عرف دبلوماسي أو أصول الاستقبال الرسمي للرؤساء، لن تكون غالباً في صالحهم، بالرغم من أن الغالبية العظمى من الـ450 كلم للحدود المشتركة بين الإقليم وإيران تقع ضمن مناطق نفوذ الاتحاد الوطني، وتركيز الزيارة على أربيل، ومع الدعوة الرسمية التي تلقاها الرئيس مسعود البارزاني لزيارة إيران، والتي استقبلت برد فعل إيجابي واهتمام كبير، خصوصاً أن البارزاني لم يزر إيران منذ أكثر من 12 سنة، ما يعني بوضوح أن إيران بدأت الانفتاح الفعلي على الإقليم دولة ضمن دولة، وأن فترة الجفاء والقصف الصاروخي تغيّرت، ورغبة إيران في الحفاظ على التبادل التجاري الذي يتجاوز ستة مليارات دولار سنوياً. وخلافاً لما ذهب إليه بعضهم، فإن تحدّث الرئيس الإيراني باللغة الكردية في بغداد مع الرئيس العراقي، وجوابه بها عن سؤال مراسل فضائية كردية، لن يُجدي نفعاً في الكسب السياسي، وإن كانت «لقطة» جميلة ودليلاً على حيوية هذه اللغة وتاريخيتها، لكنها لن تلعب أدواراً متقدّمة في تقديم التنازلات، أو تغيير البوصلة السياسية لكردستان العراق؛ إذ إن الذاكرة الكردية متخمة بشخصيات كردية وصلت إلى مراكز صناعة القرار، من دون أن يكون لهم أي أدوار أو فاعلية في استقرار القضية الكردية.

ومن جهة ذات صلة، ثمّة التوترات بين طهران وتل أبيب، وبشكل أخص بعد حرب الأخيرة ضد غزة، وإذا كانت إيران تهدد بضرب المصالح الأميركية في العراق وسورية، والأقرب إليها في أربيل، فلم تعد حالياً ترغب في أي تصعيد، في أيّ جهة. وقد تلقت الرسالة بوضوح، بعد عملية اغتيال رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، إسماعيل هنية، ومع انسحاب حاملة الطائرات الأميركية، روزفلت من المنطقة، غالباً أنها تعكس تهدئة أميركية - إيرانية في المنطقة، وهو ما سينعكس إيجاباً على إقليم كردستان العراق. وفي المقابل، تشير إلى تحوّلات سياسية وجغرافية تلفّ المنطقة كلها، مخالفةً كل التوقعات، ولن يكون إقليم كردستان بعيداً عنها. إضافة إلى المرحلة «الانتقالية» القلقة جداً في أميركا، وصفرية أي احتمال لتدخل عسكري أو جوي في الشرق الأوسط، أو حتى صدور نتائج الانتخابات الرئاسية، والتي ستقود، في حال فوز ترامب» شاملة كثيرة. وغالباً ما لن تترافق مع ذلك تغيرات سياسية أو جغرافية، وربما يجري اعتماد سياسة تجميد الصراعات، واستمرار سياسة الأمر الواقع، وهو ما بدا واضحاً من مواقفه من الحرب الروسية على أوكرانيا، ووعده بإنهاء الحرب فور فوزه بالانتخابات.

واضحٌ أن النخب القيادية في رئاسة الإقليم وحكومته يُجيدون جيداً قراءة الرسائل السياسية، والتعامل مع الأزمات التي تعصف بالمنطقة، خصوصاً إنهم سيكونون الحلقة الأضعف في أيّ مواجهة عسكرية مع أيّ من دول الجوار، في الحد الأدنى على صعيد البنية التحتية، والقوة الجوية، والآثار السلبية على قطاع السياحة والتصدير وتداعياتها الاقتصادية. لهذا استمرّت كردستان في اتباع سياسة القوة الناعمة في التعاطي مع الصراعات الإقليمية، وعدم رغبتها في توسعة أي رقعةٍ للحرب والمواجهات، خلافاً لما سعت إليه دولٌ إقليمية وأحزاب كردستانية، إدراكاً من أربيل، حيث الثقل السياسي لصناعة القرار الكردستاني، أن أي حرب ستشكل بيئة صالحة لانتقال الصراعات وتأثيراتها عليها.

براغماتياً، لن يكون الإقليم مكتفياً بالاحتفاء بزيارة الرئيس الإيراني، بل سيجني الكثير من إعادة فتح العلاقات، سواء لجهة توقف الحشد الشعبي وحملة السلاح الولائي أو كارتيلات السلكة ضمن الحكومة العراقية من الاعتداءات الأمنية والعسكرية على الإقليم، والتي تستمرّ في تشكيل كتلة من التهديدات على أمن إقليم كردستان واستقراره، أو من حيث إيقاف «عجلة» المؤامرات عليه، ومن ضمنها قضية الميزانية وحصة الإقليم منها، وضمان عدم إيجاد أطراف كردية عراقيل ومشكلات قبل انتخابات البرلمان كردستان، وذلك كله يجعل من الزيارة مهمة ومتبادلة المنافع والمصالح وليست بروتوكولية فقط.

والواضح أن كردستان تُنوع من مساراتها السياسية، وتسعى، منذ فترة، خاصة عقب تقاطع رغبات (وطموحات) العراقيين وبعض الدول ذات الشأن في العراق مع أطراف كردية ضمن الإقليم من مواجهة الاستقطاب التاريخي للإقليم على تقرير مصيرهم، وما رافقه من أحداث ومواجهات في كركوك والمحمودية وبيردي، فإن كردستان تتجه صوب تعزيز أعمق للعلاقات مع أطراف دولٍ أخرى، العربية منها وعلى وجه الخصوص، ودولٍ إقليمية، مثل إيران وتركيا.

(كاتب سوري كردي)

> تحدّث الرئيس الإيراني بالكردية في بغداد مع الرئيس العراقي، وجوابه بها على سؤال مراسل فضائية كردية، لن يُجدي نفعاً في الكسب السياسي

استيراد الصراع

سلام الكواكبي

أصدقاء إسرائيل وحلفاؤها المنتشرون في مختلف مفاصل الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية في دول العالم الغربي الحرّ، والمسيطرون عليها نسبياً، من السهل والمفيد لديهم توجيه الاتهامات إلى من يتضامن مع القضية الفلسطينية، ويقف إلى جانب الإنسان القابع تحت الاحتلال والحصار والقصف الهمجي والمنهجي اليومي في غزّة. ويكون الاتهام المحوري المستعمل بكثرة هو الإشارة إلى أن من يعبّر عن تضامنه مع الإنسان الفلسطيني يرتكب عملية «استيراد» صراع خارجي، من المفترض، حسب رأيهم، إلا يحتلّ مكاناً، مهما بلغ حجمه، في المشهد الوطني. وبالتالي، هم بذلك يعملون على تأجيج أتون صراعات داخلية في بلدانهم مرتبطة بأحداث تجري على مسافة آلاف الأميال. ويجري التركيز على مفهوم «استيراد الصراع» لإثارة بإصبع السلبية إلى فئة محدّدة من القاطنين في هذه البلاد، وهي في نظرها من المهاجرين، وخصوصاً المسلمين منهم. وعلى الرغم من أنه ثبُتَ أن المأساة الإنسانية التي يعيشها الفلسطينيون قد أثارت وما زالت تثير ردود فعل مختلف الفئات الاجتماعية والمكوّنات الإثنية والدينية في مختلف الدول، إلا أن استمرار التركيز على دور العنصر الأجنبي في عملية الاستيراد هذه يساعد في دمج مسألتين معاً: الصراعات الخارجية وأثرها في إضعاف عملية الاندماج الداخلي للفئات المهاجرة. فالتظاهرات المنددة بالحرب الإسرائيلية ناجمة عن استيراد الصراع. وعشرات النداءات والبيانات التي تطالب بوقف إطلاق النار الدائم في غزّة هي من نتائج هذا الاستيراد.

تغيب عن أصحاب هذه النظرية عن استيراد الصراع ومروّجيها مسألة بسيطة قد تكون من الأهمية، والتي يمكن تلخيصها في عبارة مقابلة لمقولة استيراد الصراع، وذلك بالحديث عن «الانتماء» إلى قضية أخلاقية، فهذا الانتماء يشير إلى العملية التي يقوم من خلالها فرد أو مجموعة بالارتباط الوثيق مع قضية أو حركة أو هدف معين، إلى درجة أن هذه القضية تصبح جزءاً من هويتهم، ويمكن أن يظهر بطرق متنوّعة، سواء من خلال الدعم الفعّال لنضال اجتماعي أو سياسي، أو ببني، أو إنساني، أو من خلال تبنّي قيم ومعتقدات وسلوكيات تتماشى مع تلك القضية. ويستند الانتماء إلى قضية إلى عدة عناصر، أهمّها التواصل العاطفي، حيث يشعر الأفراد باتصال عاطفي قوي مع القضية، سواء من خلال التعاطف أو الغضب أو الأمل. يدفعهم هذا الاتصال إلى العمل والمشاركة بفعالية لترويجها أو للدفاع عنها والتعبير عن التضامن مع أصحابها الأصليين. يستند هذا التواصل العاطفي أساساً إلى عملية المشاركة بالقيم، فالفرد أو الجماعة، يتبنّيان القيم الأساسية التي تحملها وتدافع عنها القضية. ويعزّز هذا التبني الشعور بالانتماء إلى هذه القضية، بحيث تصبح هذه القيم بمثابة بوصلة أخلاقية توجّه سلوكه.

هناك أيضاً بعدٌ أعمق للإشارة إلى الشعور بالانتماء إلى قضية، فعندما ينتمي الإنسان إلى قضية، غالباً ما يشعر بأنه لم يعد منعزلاً عن محيطه أو معزولاً عن قبله، فلقد صار جزءاً من مجتمع أوسع يتشارك بأهداف مشتركة، وشعوراً بالتضامن مع الآخرين الذين يناضلون من أجل الهدف نفسه أو من أجل أهداف مختلفة، ولكنها تلتقي في معاييرها الإنسانية والأخلاقية. هذا هو الهدف، يعزّز هذا الانتماء من الالتزام الشخصي، بحيث يؤدّي إلى أن يكرّس الفرد الوقت والطاقة والإمكانات المادية لنصرة هذه القضية. ويتم ذلك من خلال النشاط النضالي أو جمع التبرعات للقضية أو التصريح علناً عن رأيه. وبالنسبة لبعضهم، تصبح القضية التي يشعرون بالانتماء إليها جزءاً من هويتهم، ما يمكن له أن يؤثّر على أسلوب حياتهم ونشاطاتهم المهنية، كما على علاقاتهم الاجتماعية سلباً أو إيجاباً. لم يدفع طلاب الجامعات الأميركية والأوروبية الذين احتشدوا للتعبير عن تضامنهم مع الشعب الفلسطيني وتنديدهم بوحشية الاحتلال الإسرائيلي في هذا الاتجاه لمجرّد شعورهم بأن هناك عدالة مفقودة وحقوقاً مغتصبة فحسب، بل لأنهم شعروا بالانتماء الرمزي لهذه القضية.

وهم، كما أصحاب السترات الصفراء في فرنسا الذين خرجوا عام 2018 للتعبير عن احتجاجهم على إجراءات الحكومة التي خفّضت من قوتهم الشرائية وظلمتهم في حقوقهم، يرقى في قضية لهذه القضية. أراضيه منذ عقود ومدفرة مدنه وقراه، والذي يتعرّض للقتل اليومي، قضيتهم، على الرغم من أنهم كانوا لفترة قريبة جاهليّ أو متجاهلين ما يحدث خلف حدودهم القُطرية الضيقة. المتضامنون مع الحق والعدالة والإنسانية لا يستوردون صراعات خارجية قائمة. أما الصامتون عن انتهاك الحقوق واغتصاب العدالة وقتل الإنسان فهم محرّضو الصراعات الداخلية المقبلة.

(كاتب سوري في باريس)

> الصامتون عن انتهاك الحقوق واغتصاب العدالة وقتل الإنسان محرّضو الصراعات الداخلية المقبلة

كاريكاتير — كارتون موفمنت

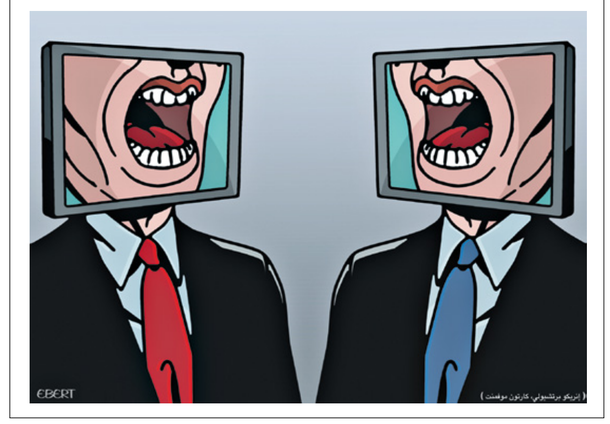

إسلاميو الأردن... الدولة والدرس الذهبي

محمد أبو رمان

من الضروري أن يتجاوز أبناء حزب جبهة العمل الإسلامي في الأردن نشوة الانتصار الذي حقّقوه في الانتخابات النيابية الأسبوع الماضي (17 مقعداً على مستوى القائمة الوطنية الحزبية، وقرابة نصف مليون ناخب)، وألا ينجرّوا إلى الأخطاء التي وقع فيها الإسلاميون في تجربة الربيع العربي، وانتهت الأمور إلى انقلاب كامل على المسار الديمقراطي، بل انتكاسة كبيرة إلى الوراء، فأصبحت الأوضاع السياسية في دول عربية عديدة عشية الربيع العربي أفضل مائة مرّة مما آلت إليه الأمور لاحقاً، في دول وصل فيها الإسلاميون إلى السلطة، فانقلب عليهم خصومهم، وانقلبت عليهم الأمور. ما هو الدرس الذهبي الذي من الضروري أن يدركه إسلاميو الأردن؟ هو ما تقوله أغلب النظريات الديمقراطية بأنّ هنالك فرقاً كبيراً بين النظام الديمقراطي المستقر (consolidated democracy) والنظام في مرحلة التحول أو النظام الديمقراطي (Democratic Transformation)، لأنّ الخلط بينهما يؤدّي إلى أخطاء، بل خطايا فادحة في تقدير المواقف والحسابات السياسية، فالأردن لا يزال في مرحلة تحوّل - انتقال ديمقراطي، وأظهرت التجربة التاريخية الأردنية أنّ هنالك محدّدات وهواجس خارجية وداخلية محيطة في عملية التحوّل، ما يدفع الإسلاميين، بعدما حصلوا على عدد معتبر من المقاعد (من دون أن يتجاوزوا الأقلية البرلمانية)، على افتراض واقعي أنّ القوى السياسية الأخرى ستتكتّل في الاتجاه المقابل لهم)، إلى توخّي الحذر والانتباه إلى ما يمكن أن يصدر منهم من خطابات وسلوكيات، فيما إذا كانت تدفع إلى تقديم رسائل طمأنة بمنطق عقلاني - واقعي، أم أنّهم سينجرّون إلى الخطابات الرغائبية والعاطفية. وسيجد بعد ذلك خصومهم وخصوم الديمقراطية ألف مبرّر للدفع نحو التراجع والانقضاض على المسار الحالي، المفترض استكماله نحو حكومات حزبية ديمقراطية بعد الانتخابات المقبلة.

تؤكّد التجارب الديمقراطية في العالم أنّ الطريق الفضلى للتغيير الديمقراطي تتمثل بالتدرّج الهادئ والصفقة ما بين القوى الجديدة والقديمة، وهي الفرصة التي تكون عادةً الأنظمة الملكية أقرب إليها من الجمهورية، نظراً إلى طبيعتها التي تجمع القيم المحافظة والجديدة، وتاريخياً، اتّسم النظام الأردني بالاعتدال والتوازن ورفض العنف. وبالرغم من الأزمة المفتوحة السائدة بينه وبين الإسلاميين منذ ثلاثة عقود (تقريباً)، إلاّ أنّ الأمور لم تصل في أيّ لحظة إلى كسر العظم، وهذا أمر يشجّع «مطبخ الإسلاميين» على تقديم نموذج جديد في العمل السياسي، على الطرف المقابل، ليس انتصار الإسلاميين بسيطاً، فقد حازوا ثلث أصوات المقترعين تقريباً. وإذا أخذنا بالاعتبار الناخبين العازفين (وأغلبهم من المدن الكبرى)، والمغتربين؛ فلو صوّتوا، فإنّ نسبة كبيرة من الأصوات (كما يرى كاتب هذه السطور) ستذهب للإسلاميين - المعارضة السياسية.. ماذا يعني هذا «مطبخ القرار»؟ الجواب: إنّ هنالك مشكلة من الضروري أن تُعالج في صورة الحكومات والتيار القريب من مؤسّسات الدولة، وهو ما ظهر في الانتخابات بوضوح جليّة، فالإخوان المسلمون لم يتراجعوا بعد 35 عاماً عن النصر الانتخابي الذي حقّقوه في 1989، وكانت تلك الانتخابات من أكثر الانتخابات نزاهة.

على الطرف الثالث، لم تثبت التجربة الحزبية فشلها (كما يذهب كثيرون)، بل إنها بداية واعدة لأحزاب سياسية عديدة، حتى المقرّبة من دوائر القرار، فلم يكن الأمر سهلاً في ظروف الحرب على غزّة والعواطف الشعبية المتفاعلة معها، وفي ظل غضب الشارع من الظروف الاقتصادية، وغياب شبه كبير للإعلام الرسمي، في ظل ذلك كله، لم يكن ما حصلت عليه أحزاب، مثل الميثاق الوطني والوطني الإسلامي وتقدم وإرادة، نسبة متواضعة، بل كانت كبيرة، لكنها كانت تتنافس على الكعكة نفسها، والمجال أمامها في المستقبل مفتوح.

جماهير تعشق الاستبداد وتستبطنه

صلاح الدين الجورشي

كتابان يُفترض ألا تخلو منهما مكتبة أي شخص حريص على فهم خضوع المجتمعات للقهر والتعسّف، أولهما «طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد» لعبد الرحمن الكواكبي. ولعل أهم ما ميز هذا الكتاب التركيز على مسألتَيْن: اعتقاد المؤلف أن السلطة السياسية هي العامل الحاسم في نشأة الاستبداد وتحويله إلى منظومة متحكّمة في الرقاب. وأن «الشعب الذي عاش أمداً طويلاً تحت وطأة الاستبداد يمسي غير قادرٍ على التمييز بين الحق والباطل وبين الحرية والأسر». فالاستبداد قادرٌ، عبر آليات متعدّدة على استبطان الخضوع وتبرير ما يتعرّض له من إخضاع ممنهج. الكتاب الثاني «المعذّبون في الأرض» لصاحبه الكاتب والطبيب النفسي الفرنسي، فرانز فانون، الذي انخرط في جبهة التحرير، وناضل من أجل استقلال الجزائر. وأثّرت كتاباته على عديد المثقفين الأحرار في العالم، منهم ادوارد سعيد وعلي شريعتي ونلسون مانديلا. وقد عالج فانون الكيفية التي اعتمدها الاستعمار لتحقيق ما سمّاها «القولبة النفسية» للشعوب. وهي عملية تهدف الى مسخ هوية الشعوب الخاضعة، حتى ت

غزّة تكشف ضعف «التحديث السياسي» في الأردن

لميس أندوني

لم يؤكّد الفوز غير المسبوق للإخوان المسلمين في الانتخابات النيابية الأردنية تفاعل الأردنيين مع الشعب الفلسطيني وتأييده المقاومة فحسب، بل جاء أيضاً رسالة استياء من مهادنة الدولة الأردنية السياسات الأميركية وغياب رؤية مواجهة الخطر الإسرائيلي على الأردن. وليس هذا الحديث عن قاعدة الإسلاميين التقليدية، لأن نتيجة الانتخابات أفادت بأن فوز الجماعة خارج أماكن وجود الأردنيين من أصل فلسطيني من مخيمات اللاجئين، بل امتدّت إلى العشائر، أي إن التصويت لم يكن إسلامياً بالضرورة، بل دعماً للمقاومة، وتعبيراً عن الغضب من استمرار حرب الإبادة ضد الفلسطينيين في غزّة والهجمة الاستيطانية في الضفة الغربية المحتلة، فلا مخرجات اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية التي حاولت هندسة الحياة السياسية في الأردن، ولا تشكيل أحزاب «دولة» أو مدعومة من جهات مختلفة في الدولة، نجحت في تقليص تمثيل جبهة العمل الإسلامي، بل جاءت النتيجة معاكسة تماماً. حاولت أكثر من جهة في الدولة بين محافظة وليبرالية أو مصلحية بحتة توظيف قانون الأحزاب الجديد وأسّست أحزاباً، لتضع قدمها أو تثبتها في التمثيل السياسي وتوزيع الحصص، بدون اعتبار للتأثير العميق لحرب غزّة وخوف الأردنيين من الخطر الإسرائيلي على الأردن. لأن مخرجات لجنة التحديث السياسي هدفت إلى تقويض نفوذ الإسلاميين والمعارضة، بدلاً من وضع أسس لنظام تعدّدية حزبية حقيقية، فلا يمكن أن تكون هناك حياة حزبية حرّة وفقاً لمسطرة الدولة وأجهزتها.

الغريب أن لا حاجة إلى ذلك كله، فلا خطر داخلياً حقيقياً على الدولة إلا إذا تفاقم انتشار الفقر والجوع، فبدلاً من التركيز على مظلومية الفئات المكافحة وإشاعة الحريات رافق إصدار القوانين الناظمة للأحزاب قوننة القمع من خلال قانون الجرائم الإلكترونية وكبح الحرّيات السياسية ولجم الإعلام. ولكن حرب غزّة وتفاعل الشعب الأردني، الذي ألهمته المقاومة الفلسطينية معزّزة رفضه الخنوع، وهو شعورٌ انفجر في روح ابن قبيلة الحويطات القوية، ماهر الجازي، فأطلق النار على ثلاثة إسرائيليين عشية الانتخابات، مضحّياً بنفسه، وسط ابتهاج أردنيين كثيرين وأولهم قبيلته، فقد أعاد الشعور بفخر من يرفض الخضوع لإسرائيل، مذكّراً بتاريخ مقاومة لأبناء العشائر الأردنيين وقبيلة الحويطات، ومنهم مشهور حديثة الجازي، الذي قاد مقاومة الجيش الأردني جنباً إلى جنب مع الزعيم الراحل ياسر عرفات وحركة فتح والفصائل الفلسطينية في معركة الكرامة عام 1968. أي إن هناك دلالات في موقف فئات واسعة مؤيدة للمقاومة التي ترى فيها حماية للأردن، وليس فقط لفلسطين. ولكن الدولة اختارت الاعتقالات وتخويف أحزاب المعارضة والنشطاء بدلاً من توظيف الغضب في الشارع الأردني لتحصين الدولة من الضغوط الأميركية الإسرائيلية.

فاتت تداعيات حصار القضية الفلسطينية والمؤامرات المعلنة لتصفيتها القوى المتنفذة، ومن يقف خلفها، داخل لجنة التحديث السياسي، وانتظمت فئاتٌ منها ومن خارجها في حزب ليبرالي، قد تكون نيات كثيرين من أعضائه تتحدّث عن التعددية في الأردن، ولكن حين تكون الأولوية تقويض نفوذ الإخوان المسلمين باسم «التنوير» على حساب تجاهل تقويض الحريات والعدالة الاقتصادية والقبول بخيار التطبيع، يربح «الإخوان»، فبغض النظر عن حقيقة أهداف «الإخوان»، فالناس تتطلع إلى من يوجّه صرخة ويحشد الجماهير انتصاراً لفلسطين وحماية الأردن من عدو واضح هو إسرائيل، وهذه من أهم عبر نتائج الانتخابات لمن يريد أن يتّعظ ويفهم. اللافت أن الحزب الديمقراطي الاجتماعي الأردني (ليبرالي التوجّه) خسر في ساحته، أي الدائرة الثانية في عمان، حيث تتركّز الشرائح العليا والمهنية والمثقفة، إذ جاءت أقلّ نسب التصويت (11% من الناخبين فيها) في رسالة غياب الثقة، ولأنه حتى الشرائح الطبقية العليا تخشى تجاهل صانعي القرار تداعيات الحرب على غزّة والتوحش الاستيطاني في الضفة الغربية والقدس المحتلتين على الأردن، فمسؤولون سابقون في الدولة أضحوا يجدون في المقاومة سدّاً يحمي الأردن من إسرائيل، وتنتابهم مشاعر إحباط من أن صانعي القرار لا يرون أبعاد خطر التوسع الإسرائيلي المقبل، أو يتحرّكون لتخفيف الحنق في الشارع الأردني.

أما خسارة اليسار وعدم حصول أحزابه حتى على مقعد نيابي، خصوصاً أن هذه الأحزاب التاريخية لم تتخلّ يوماً عن القضية الفلسطينية، فصحيح أن جهات في الدولة تحاول إنهاءها، ومارست، أخيراً، تضييقاً عليها وتهديداتٍ ضدّها، إلا أن خطأها الأكبر كان فشلها في تشكيل ائتلاف واسع مع

> **الأساس في إقامة خيار تعدّدية سياسية هو الحرّيات والتوقف عن ملاحقة النشطاء من الانضمام إلى أحزاب معارضة**

الأحزاب القومية وأحزاب صغيرة يقودها شبابٌ يتفقون معهم في الشعارات ورفض الاعتقالات، والدعوة إلى رفع كل القيود على الحرّيات، على الرغم من تغنّيها بتجربة ائتلاف الأحزاب الفرنسية على أساس الحد الأدنى من التفاهم في الانتخابات الفرنسية. ولكن كل المحاولات فشلت بإصرار بعض الأحزاب على مطالبها الفئوية، كما أن محاربة الدولة مرشح الأحزاب اليسارية المقترح، حيدر الزبن، ساهم في تعميق الخلافات بينها، فخسر، لأن الدولة لا تريده، ولفشل اليسار في توحيد صفوفه. لم تخسر الأحزاب الموالية، إذ إنها في مجموعها، وهي أحزاب جديدة، امتداد لتكتلات تقليدية وعشائرية، كانت تخوض الانتخابات سابقاً في قوائم انتخابية أو ترشيحات فردية، واجتمعت بوصفها «أحزاباً» في مجلس النواب الجديد. لكن هذا فوز مفرغ من محتواه، إذا اعتُبر نصراً بالأصل، إذ إنه لا يغير ما في العقول والقلوب، وإنما هو دليل فشل لوهم «التحديث السياسي» الذي جرى تسويقه مؤسّساً لتعدّدية حزبية حرّة وحقيقية.

قد لا يكون فوز الإسلاميين في 32 مقعداً دليلاً على انتصار كبير للمعارضة، فإذا صحّ ما يُتداول في الأوساط المقرّبة من الدولة أن القصر اتخذ قراراً بمنع أي تدخل في العملية الانتخابية، بعد أن استنتج أن «الإخوان المسلمون» قادمون، وقرّر متأخراً استخدام هذا ورقة لمواجهة الضغوط الأميركية، فقد يكون هناك تحوّلات مهمة، وإن قد تكون تكتيكياً. وإذا أخذنا بتصريح النائبة عن الإسلاميين، ديمة طهبوب، بأنهم لن يكونوا «الثلث المعطّل» في مجلس النواب، فقد يكون هناك تفاهم مع الدولة سبق الانتخابات بفترة قصيرة، المهم أنه إذا كان القصر جادّاً في توظيف موجة غضب الشعب الأردني ضد إسرائيل، فمن الضروري أن لا يكون ذلك وقتياً وشكلياً. المطلوب الاعتراف بأن «هندسة الأحزاب» فكرة غير حكيمة، فالأساس في إقامة خيار تعدّدية سياسية هو الحريات والتوقف عن ملاحقة النشطاء وتخويفهم من الانضمام إلى أحزاب معارضة، لكن الخطوة الأهم بعد فقدان صدقية هندسة الأحزاب، هي الإفراج الفوري عن الكاتب الموهوب والساخر أحمد حسن الزعبي وجميع معتقلي الرأي، فهؤلاء ليسوا الأعداء... فلا مصداقية لبرلمان وحياة سياسية بدون ضمان حرّية التعبير والحرّيات السياسية.

(إعلامية من الأردن)

لبنان و تداعيات لتراكم الحرب فوق الانهيار

باسل. ف. صالح

بعد أقل من شهر، تختتم عملية طوفان الأقصى وحرب المشاغلة التي أعلنها حزب الله على إثرها، وتداعياتهما، عامهما الأول، وتكون السلطة في لبنان قد استنفدت حوالي سنة إضافية من عمر تبرير كل ما مارسته، أو بالأحرى ما لم تمارسه من مجال مسؤولياتها في الاهتمام بالبلاد والعباد، ومن التنصّل من كل المسؤوليات التي تقع على عاتقها. بل هي تمارس هواياتها في المماطلة، إذ تحاول الطبقة اللبنانية الحاكمة من خلالها الإمعان في شراء الوقت وتحريف الأنظار عن خمسة أعوام مرّت على الانهيار المستمر منذ العام 2019، من دون أن تقوم، جدّياً، بالتصدي أو بمعالجة أيٍّ من المشكلات التي كانت نتيجة استباحتها القوانين والسلطة والمال والأملاك العامة، وغياب المحاسبة، وتأجيل الاستحقاقات الدستورية، وهيمنة حكم المليشيا. ففي السنة الأخيرة من عمر الانهيار، ازداد الطين بلّة جرّاء الحرب المندلعة التي يعيش اللبنانيون تداعياتها، وإن لم تكن تحت تسمية الحرب بالمعنى الكلاسيكي والمتعارف عليه، أو الحرب بين دولتين، فالمشكلة ليست في الكلام أو التوصيفات، ولا في الوعود الفارغة والمستمرّة لحزب الله ومن خلفه المحور الإيراني بإزالة العدو، بل في المجازفة والمخاطرة بمصير اللبنانيين، وبحيواتهم، وبمستقبل أبنائهم وأمنهم الشخصي، وبأرزاقهم، من دون أي أهداف واضحة معلنة، ولا أفق سوى حرب مشاغلة مبنية على شعور فائض القوّة، على الرغم من أنها لم تستطع أن تشغل العدو عن جرائمه، ولا أن تقدّم أو تؤخّر في وحشيته بحقّ الفلسطينيين في غزّة، واليوم في الضفة الغربية.

بالتالي، يمرّ هذا العام على وقع الحرب والإمعان في الانهيار، إذ بات اللبنانيون عموماً، والجنوبيون بالأخص، يعيشون أسوأ أيام حياتهم، بمعزل عما إذا كانوا يعيشون تحت وابل القذائف والغارات، الوهمية منها والحقيقية، أم لا، أو إذا كانوا يعيشون تحت وطأة الانهيار وغلاء المعيشة والخطر الداهم عنهما جرّاء ندرة الأشغال والقضاء على ما تبقى من فرص، ناهيك عن اتساع رقعة الحرب وتداعياتها. ها هم يعيشون وكأن كل يوم سكرة جديدة من سكرات الموت الأخير، وجزء لا يستهان به حسم أمره وقرّر الهجرة، وهو يعمل على الأمر على قدم وساق، لأن الصبر الذي التزموا بممارسته خلال هذه السنوات الخمس نفد، ومن الواضح أن الشريعة الوحيدة المتبقية هي استكمال الانهيار بالترافق مع الحرب، مع ما يصاحبه من شريعة غاب. فوق هذه وتلك، بات الجنوبيون خصوصاً يرزحون تحت انهيار داخل الانهيار، فبعد أن سُرقت أموالهم وودائعهم مع مجمل أموال اللبنانيين وودائعهم، وبعد أن أصبحت رواتب من يعمل منهم في القطاع العام، وحتى في الخاص، لا تسدّ رمق العيش، باتوا اليوم نازحين يرزحون تحت وابل الإيجارات المرتفعة، وتكاليف تعليم أولادهم، وتأمين الأشغال الجديدة لأنفسهم، وتكريس كل ما يعبّد الطريق أمام طرق كل أبواب الغَوَر، فلا خطط واضحة في أفق السلطة، ولا في أفق حزب الله بوصفه سلطة فوق السلطة، ولا أي بارقة لقرب انتهاء الحرب، ولا رئيس للجمهورية كان قد شغر موقعه منذ سنوات، ولا حكومة أصيلة، ولا خطّة إنقاذ أو إصلاح طالبت بها كل أمم الأرض العربية منها قبل الغربية، لعلها تسمح لهم بالمساهمة في انتشال لبنان، ولا خطط تربوية واضحة وناجعة لتعليم أبناء الناس... إلخ. بل أصبح شغل اللبنانيين الشاغل تأمين قوت اليوم، وتأجيل قوت الغد إلى الغد، إذ لا أحد من اللبنانيين يعلم ما الذي سيصحون عليه في اليوم التالي، أو بالأحرى إن كانوا سيصحون أم لا. هل ستتوسع الحرب؟ هل ستتحوّل الإبادة إلى لبنان؟ لا أحد يملك الإجابة الشافية لكي يبني على الشيء مقتضاه، بل بات الرهان يتكدس فوق الرهان، والخطر فوق الخطر، والضياع فوق الضياع. تمرّ السنة، فيرى لبنانيون كثيرون، جنوبيون بالأخص، أنهم فقدوا ما تبقّى من أشغالهم وأرزاقهم ومنازلهم وذكرياتهم، وباتت الأمكنة فارغة مما كان يملؤها، فيتسلحون بهذا الوجه

> **السوداوية هي ما جُبِل اللبنانيون عليه منذ عقود في ظل طبقة حاكمة لا تهتّم إلا بمصالحها**

المستقيم الذي لا ملامح لملامحه، خصوصاً أن الأرقام المتوفرة للدولية للمعلومات والصادرة عن مجلس الجنوب، حتى العشرية الثالثة من شهر أغسطس/ آب 2024، تفيد بأن 1940 منزلاً مدمَّرة دماراً كليّاً، وأن حوالي 1700 منزلاً مدمّرة دماراً كبيراً، ناهيك عن تلك المنازل والأرزاق المتضرّرة بأشكال مختلفة جرّاء الاعتداءات الإسرائيلية. وبالنسبة للنازحين، يذكر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، في تقرير نشرته صحيفة النهار اللبنانية، أن أعداد الجنوبيين منهم بلغت 111 ألفاً و940 نازحًا حتى أوائل سبتمبر/ أيلول الجاري. قد يظنّ بعضهم أن السرد أعلاه سوداوية تعابير بلاغية، لكن هذا أقل من واقع الحال، إذ لا مجال لنقل مأساوية المشهد بدقّة، خصوصاً أن السوداوية هي ما جُبل اللبنانيون عليه منذ عقود في ظل طبقة حاكمة لا تهتّم إلا بمصالحها وباستباحة كل مفاصل الدولة، وبالتنصّل من كل مسؤولية تجاه الداخل والخارج، قبل أن تتحوّل نوعية الانسداد التي خلقتها إلى قفزات كمية وفق انهيار رسمي معلَن منذ عام 2019 وصولاً إلى هذا الظلام الدامس والمستقبل المضرّج من كل الاتجاهات.

(كاتب لبناني)

هل من صفقة سياسية ممكنة بين النظام السوري و تركيا؟

عمار ديوب

تضغط روسيا من أجل التقارب بين النظام السوري وتركيا، ويبدو أنّها أحرزت خطوات جديدة، حيث تخلى بشار الأسد عن شرط انسحاب الجيش التركي من أراض سورية، وأصبحت تركيا معنية بتعديلات في اتفاقية أضنة لتستطيع التدخل بالأراضي السورية أكثر من 30 كيلومتراً ومواجهة حزب العمّال الكردستاني، بينما تتيح لها تلك الاتفاقية التوغّل خمسة كيلومترات.

من أكبر الأخطاء القول إن هذا التقارب يحدُث أوّل مرة، فهو للدقّة بدأ منذ عام 2016، ودخول النظام إلى حلب؛ حيث أشرفت روسيا على اتفاقات مع تركيا عبر تفاهمات سوتشي وأستانة، وصولاً إلى مناطق خفض التصعيد في 2018؛ وقد تمّت هذه الخطوات بالتوافق مع الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، ووفوده إلى المنصات السابقة الذكر، وكذلك إلى اللجنة الدستورية. منذ ذلك الوقت، وبفضل الاتفاقيات تلك، استعاد النظام مناطق واسعة لسيطرته، وحُشرت الفصائل في مناطق حدودية. ولم يتوقف هذا السياق لتطوّر الأحداث أبداً، وتقريباً انتهت المعارك منذ ذلك الوقت، ولكن الخطوط الدولية لم تُفتح من معبر نصيب إلى تركيا، وكذلك من اللاذقية إلى تركيا؛ كانت الاتفاقيات تَفترض فتحها، ولكن الخلافات بين روسيا وتركيا وإيران، ولكل منها شروطها وسياساتها، أدّت إلى تأخّر الفتح، وهناك الولايات المتحدة التي تدعم حزب العمّال الكردستاني، بعد أن أوقفت مختلف أشكال الدعم للغرفتين، الأمنيتين والعسكريتين (الموك والميم)، ليتبيّن أن مشروعها في سورية هو دعم قوات سوريا الديمقراطية (الكردية) وترك سورية للتعفّن، وفي الوقت ذاته، تعطيل أيّة مشاريع لإعادة إنتاج النظام، تتبنّاها روسيا وبالتنسيق مع إيران وتركيا. هناك ضغطٌ روسيٌّ شديدٌ لإحداث التقارب، سيما أن هناك بعض الفتور في العلاقة مع إيران، وكذلك بين تركيا وأميركا، وأعلنت، أخيراً، الولايات المتحدة أنّها لن تغادر سورية، بينما أعلن وزير خارجية روسيا، سيرغي لافروف، أن مصير قوات سوريا الديموقراطية (قسد) سيماثل مصير قوات النظام الأفغاني ما قبل انسحاب الجيش الأميركي من أفغانستان، أي ستتلاشى لاحقاً. والنظام فاقد أيّة مبرّرات لاستمراريته، وليس لشرعيّته فقط، والضعيف على نحو استثنائي، وقواه مقسّمة بين إيران وروسيا، وهناك خلافات بينه وبين إيران على أرضية معارضته الدخول في أيّة مواجهات إقليمية وضد دولة الاحتلال؛ وليس أمام هذا النظام أيّة فرصة إلّا الانحناء للروس. تعي روسيا جيّداً كل هذه التعقيدات، وتعي رغبة تركيا بالخلاص من قوات سوريا الديمقراطية، أو محاصرتها أكثر فأكثر، وربما تتوقّع تركيا، وبعد الخطوات الجديدة في التقارب مع النظام وتعزيز العلاقات مع روسيا، أن المشكلات في المشهد السوري قد ذُللت، وأن أميركا قد تتخلى عن قوات سوريا الديمقراطية وبالتدريج، ويتم التوافق على صفقة سياسية، تتحقّق من خلالها مصالح الدول المتدخلة في سورية. جاء لقاء المعارضة السورية، السياسية والعسكرية، في قاعة في مطار غازي عنتاب، في الثالث من سبتمبر/أيلول الجاري، مع مسؤولين من الخارجية والاستخبارات التركية بعد هذه الحيثيات. وجاء لمعرفة توجّهات المعارضة، والتي لم تتقدم برؤية سياسية حول لقاء تركيا مع النظام، أو التحرك الروسي، وظهرت منقسمة بين أجنحتها السياسية ذاتها وجناحها العسكري، وتلت اللقاء بيانات من هذه الفصائل والحكومة المؤقتة، تُوضّح حالة التفكك والتفتت الواسعة بها والمصالح المتضاربة، وهذا ما سيساعد تركيا على إعادة ضبط تلك القوى، بما يتناسب مع مصالحها في التقارب مع النظام.

عدم ضغط تركيا على المعارضة، العسكرية والسياسية، لأنّها في غاية الضعف، ويمكن أن تفعل ذلك في أيّ وقتٍ، وروسيا ليست منشغلة أو حتى النظام بإعادة تلك المناطق من أصله؛ فمشكلات روسيا في أوكرانيا تمنعها من

> **ما هو مقلق في مناطق الفصائل السورية أنّها ستتعرّض لضغوط تركية، وقد تنزلق الأمور إلى مواجهة بين بعض الفصائل، ولكنها لن تكون معارك كبيرة**

الدعم المالي للنظام، والأخير في أسوأ أحواله المالية، وهي وإيران تطالبانه بالمستحقّات المالية، وتعقدان معه الاتفاقيات الاقتصادية بشكلٍ مستمر. الفكرة السابقة عن عدم استعجال النظام لاستعادة مناطق الفصائل، لا تعني رفض أن التنسيق الروسي التركي يقتضي ذلك، وتفكيك هيئة تحرير الشام واستعادة إدلب. المشكلة أن النظام في غاية الضعف، وهو لا يستطيع إخماد الفوضى في درعا، ولا استعادة السويداء، فكيف سيحارب الفصائل أو هيئة تحرير الشام. ولكن هل ستغامر تركيا أو روسيا بحرب ضد الفصائل وهذه الهيئة؟ وهل التنسيق يتضمّن ذلك؟ هذا ربما في مرحلة لاحقة!

من أكبر الأوهام الاعتقاد أن تركيا ستظلّ حامية للفصائل وللمعارضة السوريتين؛ فهي ساهمت بحشرها على الحدود، وإن هذا الوهم يعاكس التقارب مع النظام ومع مختلف الدول العربية، والأمر ذاته يخصّ كل الدول المتدخلة في سورية؛ فهي جميعها معنية بالحفاظ على مصالحها، لا على مصالح النظام أو المعارضة؛ فهل حان الوقت لتلك الصفقة، وفقاً لقرار مجلس الأمن 2254، ومنع تفكّك النظام وتحقيق نوع مخفض من الانتقال الديمقراطي؟ ربما. من الأهمية بمكان استمرار الانتفاضات في السويداء والشمال السوري، وهو ما سيضغط على الدول المتدخلة من أجل الحفاظ على مصالح السوريين؛ النظام والفصائل وهيئة تحرير الشام وقسد؛ كلّها أقامت سلطات استبدادية وفاسدة وضد مصالح الشعب، وهي تبحث، في هذه الآونة، عن مصالحها في أيّة صفقة مستقبلية.

(كاتب سوري)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads